

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

197 @ .

11 - اقتصار البخاري على رواية من روايات إشارة إلى نقد في غيرها .

قال الإمام تقي الدين بن تيمية في تفسير سورة ((قل هو أَنْهُ أَنْدَلْ)) : قد أنكروا على مسلم إخراج أشياء كثيرة يسيرة : مثل ما روى في بعض طرق حديث صلاة كسوف الشمس ، أنه صلاها بثلاث ركوعات وأربع ، والصواب أنه لم يصلها إلا مرة واحدة برکوعين ولهذا لم يخرج البخاري إلا هذا . وكذلك الشافعي وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه وغيرهما . والبخاري سلم من مثل هذا ، فإنه إذا وقع في بعض الروايات غلط ذكر الروايات المحفوظة التي تبين غلط الغالط ، فإنه كان أعرف بالحديث وعه ، وأفقه في معانٍ من مسلم ونحوه .) ١ ه . . .

12 - ترك رواية البخاري لحديث لا يوهنه .

قال الإمام ابن القيم في ((إغاثة اللهفان)) في بحث كون المطلق ثلاثة كان على عهد رسول الله وأبي بكر وصدرًا من خلافة عمر يحسب له واحدة ، وتقرير حديث مسلم في ذلك ما نصه : (رد الحديث فيه ضرب من التعتن ، ورواته كلهم أئمة حفاظ) ثم قال : ((والحديث من أصح الأحاديث ، وترك رواية البخاري لا يوهنه ، وله حكم أمثاله من الأحاديث الصحيحة التي تركها البخاري لثلا يطول كتابه ، فإنه سماه : الجامع المختصر الصحيح)) . انتهى .

وتوقف فيه بعض المحققين ، بأن دعوى تسمية البخاري لجامعة بالمختصر ، مطلوبة البيان ، ودعوى التسمية غير دعوى عدم الاحاطة